



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ / ١٢ / ١٩٧٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مجلس الوزراء يقر في اجتماعه أمس:

## تعديل اتفاقية الاستثمار العربية لضمان حرية انتقالها

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء مذكرة وزارة المالية والاقتصاد بشأن تشجيع استثمار رأس المال العربي . وعلم مندوب « الأهرام » أن المذكرة تتضمن :  
■ تصديق المادة ٣ من اتفاقية استثمار الأموال العربية وأصبح نصها الجديد كالتالي : « انطلاقاً من سيادة كل دولة على مصادر ثروتها ، ورغبة في خلق الجو المناسب لتشجيع الاستثمار العربي ، تقوم الدول الأعضاء [ مجلس الوحدة الاقتصادية ] بتقرير النظم والحدود التي تكفل على أساسها الاستثمارات العربية . وكذلك تصديق التطاعنات المتاحة لها وإعلان الاتجار العربية الأخرى بها . وإيداع هذه النظم والشروط والتطاعنات وأي تغيير يطرأ عليها لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية .  
ويشمل التعديل المادة ٦ نصت على أن تنظم الدول المضيقة للاستثمار بعدم تأييم أو مصلدة الاستثمارات العربية

التي تقوم في اقليمها بنساء على طلب منها ، وفي المجالات المفتوحة للاستثمارات العربية طبقاً للاسس الواردة في المادة ٣ ويعتبر الإعلان في هذه المادة بمثابة طلب الدول المضيقة لاستثمارات التنبية وسوف تقوم مصر بعرض هذه التعديلات على مجلس الشعب لإصدار التشريعات الخاصة بها لإيداعها في الأمانة العامة  
■ إبلاغ الأمين العام للجامعة العربية بموافقة الحكومة المصرية على توصية المجلس الاقتصادي الوزاري العربي بتشجيع الاستثمارات العربية . ونفا للبلديء التي نصت عليها التوصية بالأى يخضع رأس المال للتأيم أو المصادرة وتيسير نقل الخبرات .

■ أن تبدأ الحكومة المصرية في تعديل قانون الاستثمار العربي والأجنبي في ضوء قرارات القمة ومجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي الوزاري العربي ، وسيتم دراسة هذه التعديلات لمرضاها على المجلس تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الشعب .

■ تبدأ جامعة الدول العربية في تشكيل هيئة الفحكيم التي يتم الاحتكام إليها عند النزاع في الاستثمارات .